المعيشة ، بل واكثر من ذلك فقد كان « راتفاع الأجور في بعض الأحيان اكبر من ارتفاع الأسعار » . (٣٪ ارتفاع الأجور : ٢٪ أرتفاع الأسعار)[٤٤] .

سنة ١٩٧٣ ، / ١٩٧٤ ، كان لدى المستوطن الصهيوني مستوى معيشة جيد ، كان الجو السياسي مؤاتيا لأطلاق جنون التضخم ، وكانت السياسة الأقتصادية ومنذ أيار ١٩٧٣ واضحة ، تخفيض الأستهلاك الداخلي وزيادة الصادرات ، لذا فقد كان رأي موشي زينار حاكم البنك المركزي « يجدر تخفيض مستوى المعيشة »[٤٥] . دان بنتكن أستاذ الأقتصاد في الجامعة العبرية ، اعتبر « خفض مستوى المعيشة سابقة لا مثيل لها في تاريخ الأقتصاد الأسرائيلي » ولكن هل ثمة خطر ؟ كان جواب بنتكن « الأقتصاد الأسرائيلي أستطاع من سنة لأخرى رفع مستوى معيشة السكان بنسبة ٥٪ وأكثر . الأرتفاع الدائم في مستوى المعيشة في الماضي وخصوصا منذ سنة ١٩٧٠ يوفر لنا ، من ناحية أخرى ، ما هو بمثابة الأحتياطي الذي يمكننا من أمتصاص الخفض اللازم في مستوى المعيشة الآن ، دون الوصول الى وضع خطر لا يمكن أحتماله »[٤٦] .

كان دان بنتكن يعرف مقدار « الدهن » الذي على جسد المستوطن الصهيوني.كان يعرف ان الضغط هو في حدود التحمل . لذلك ، وابان المظاهرات التي نظمها الهستدروت احتجاجاً على اجراءات حكومة الليكود اتضحت معاني وحدود الضغط والعب' الذي وقع على المستوطنين الصهاينة . احد المتظاهرين كان يدعى « دافيد يحزقيل » قال : « كنت اتدبر اموري بصعوبة قبل زيادة الأسعار ، اما الآن فقد تحطمت تماماً » ! ترى ما يعني بـ « تحطم تماماً ؟ . اضاف « هناك نفقات ومصروفات للملابس ، وليس بأستطاعتي ان لا البس اولادي جيداً ، هذا يؤثرعلى معنوياتهم... ماذا اقول لك ،.. بؤس كامل ، ان زيادة الأسعار الأخيرة كسرتنا تماماً »[٤٧] .وليفي بدورهما تظاهرا ايضا ، قالا انهما يقيمان في شقة من ثلاث غرف نوم لديهما سيارة قديمة ، لكن لماذا يتظاهران ؟ ليفي اجاب على سؤال مراسل الأذاعة : « ان الحياة صعبة ، وخاصة بالنسبة للنزهات فانها تكلف كثيراً » ، زوجته مريام سئلت ، هل أثر ذلك على حياتكم وعلى طعامكم ، مريام اجابت :« بالنسبة للطعام لا ، لكني اعمل حسابي ، بدل ان اشتري لبنة اشتري لبنا ، بدل ان اشتري خبزا فاخراً اشتري خبزا عادياً »[٤٨] .

ان الأشارة لما تقدم أنما هي بغرض تبيان طبيعة المشاكل المعيشية التي قد يجابهها المستوطن الصهيوني ، والتي هي مشاكل مواطن دولة صناعية متقدمة ، لها نمطها في الأستهلاك والمتطلبات ، حيث تتزايد الكماليات التي تنتقل الى مصاف الضروريات ، ومن هنا لا يجوز البتة قياس المشاكل المعيشية في اسرائيل بمقاييس دولة نامية، نظرا لأختلاف المتطلبات ، وعادات الأستهلاك، وبالتالي الخط الأحمر الذي يجب أن لا تتجاوزه عملية التخفيض، وبكلمة أدق عدم تحسين مستوى المعيشة .

وفي هذا الأطار لا بد لنا من تسجيل تحفظ ، وذلك تجنبا لسوء الفهم ، ان هذه الدراسة لا تستطيع تناول المشاكل الأجتماعية والمعيشية الا في اطارها العام ، وفي حدود تماسها مع موضوع التضخم الذي هو محور هذه الدراسة ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان مضامين كلمة « مستوى معيشة » تحتمل سوء فهم كبيراً ، كما هو حال تعبير التضخم ، حيث